□ منذ بداية الثمانينات بدأت اليمن تهتم بمواضيع التربية السكانية وعقدت العديد من الندوات وحلقات النقاش العلمية الجادة حول إدماج مفاهيم التربية السكانية في المناهج الدراسية، وأنجز مشروع التربية السكانية بوزارة التربية والتعليم عدداً من الأبحاث والدراسات الميدانية التي لامست قضية التربية السكانية كما أنجز المشروع- عبر حلقات نقاش وورش عمل متواصلة ضمت عدداً من الباحثين وأساتذة الجامعة والمعلمين والموجهين- قائمة المفردات المقرر إدماجها في المناهج الدراسية، وبالفعل تم إدماج المفاهيم السكانية ضمن مناهج التعليم العام بمرحلتيه الأساسية(الصفوف من الأول وحتى التاسع) والثانوية الصفوف من العاشر وحتى الصف الثاني عشر).

وتتويجاً لتلك الجهود الكبيرة المبذولة لتفعيل عملية الإدماج بشكل أكبر وأوسع وبما يخدم توجهات السياسة السكانية في بلادنا ,عقدت الأسبوع الماضي بمركز البحوث والتطوير التربوي بصنعاء ورشة عمل خاصة بإعداد الوثيقة المرجعية لأدلة المعلم في التربية السكانية لمرحلة التعليم العام ,نظمها مشروع التربية السكانية بالمركز التابع لوزارة التربية والتعليم ,وذلك بالتعاون مع المجلس الوطني للسكان ودعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان.

للمزيد من المعلومات والتفاصيل حول أهمية إدماج مفاهيم وقضايا السكان في مناهج التعليم العام ,وأهمية دليل المعلم في مجال التربية السكانية ,ودور المعلم في هذا المجال ومدى تجاوب وتفاعل المدرسين والمدرسات مع عملية الادماج وغير ذلك من المواضيع الأخرى المتصلة بهذه القضية الهامة ,يمكننا التعرف عليها أكثر من خلال ثنايا الاستطلاع التالي الذي أجريناه على هامش انعقاد الورشة التي عقدت خلال الفترة من ٧- ١١ أكتوبر الجاري بمركز البحوث والتطوير التربوي فإلى التفاصيل.

استطلاع/ أمين عبد الله إبراهيم

في استطلاع آراء عدد من الباحثين والمتخصصين في مجال التربية والتعليم والتربية السكانية

التأكيد على أهمية تفعيل عملية إدماج المفاهيم والقضايا السكانية في مناهج التعليم العام

د. صالح الصوفي.

د. عادل صالح الخلاقي.

د. ولاية قايد.

أ. يحيى علي اليماني.

د. عبدالله علي الكوري.

الصوفي: التربية هي الوسيلة الأساسية لتنمية وتشكيل سلوك الناشئة والشباب تجاه المسألة السكانية.

د. ولاية: المدرسون متفاعلون ومتعطشون لبرامج التوعية بقضايا السكان.

د. الخلاقي: نعاني من مشكلة عدم وجود معلمين متخصصين في مجال التربية السكانية.

توجهنا أولا إلى الأخ الدكتور/ صالح الصوفي- مدير مركز البحوث والتطوير التربوي الذي قدم لنا- مشكوراً - لمحة شاملة ووافية وبشكل مركز ومختصر عن أهمية هذه الورشة وإدماج المفاهيم السكانية في المناهج الدراسية للتعليم العام والمراحل والخطوات التي تمت في هذا المجال وكيف سيتم تفعيل مفهوم التربية السكانية في المدارس ,حيث أوضح قائلاً:

- بداية أتوجه بالشكر الجزيل للأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان على اهتمامها الواضح والكبير بالقضية السكانية والتي تتجلى من خلال الأنشطة والبرامج الواسعة والكبيرة التي تقوم بها والتي تستهدف بشكل أساسي تطبيق السياسة السكانية في الجمهورية اليمنية.

وحقيقة يأتي دور وزارة التربية والتعليم باعتبارها عضواً في المجلس الوطني للسكان كطرف أساسي وفاعل يعتمد عليه كثيراً في تنفيذ أهداف السياسة السكانية التي تتبناها الحكومة والدولة ممثلة بالمجلس الوطني للسكان وأمانته العامة، وكما هو معروف أن التربية هي الوسيلة الأساسية والرئيسية لتنمية وتشكيل سلوك الناشئة والشباب ونظراً لحجم المسألة السكانية التي تشهدها الجمهورية اليمنية فإن الضرورة تقتضي أن تقوم التربية والتعليم بدورها الأمثل والإيجابي في المشاركة في حل المشكلات السكانية الناتجة عن الزيادة السكانية المتسارعة التي تشهدها بلادنا, ولن يتأتى هذا إلا من خلال الأنشطة المنظمة المخططة والمدروسة التي تستهدف تنمية السلوك السكاني الإيجابي والمتكامل والواعي لدى الناشئة والشباب الذين يشكلون جزءاً كبيراً جداً من السكان ,حيث يصل عدد التلاميذ في التعليم العام اكثر من ٥ ملايين طالب وطالبة وبالتالي فإن هذا العدد الكبير من الطلاب بحاجة إلى جرعة معرفية سكانية تستهدف تنمية وعيه ومهاراته وسلوكياته وممارساته تجاه قضايا السكان والصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة لكي يكون نشاطه إيجابيا وفاعلاً على مدى السنوات القادمة ليسهم مساهمة فاعلة في مواجهة وحل المشكلات السكانية بكل تجلياتها وعناصرها وسلبياتها ومقدماتها ونتائجها ,الأمر الذي جعل وزارة التربية والتعليم تستوعب هذه المسألة السكانية استيعاباً كبيراً جداً ومنذ وقت مبك وفقاً لسياستها التربوية التي تقتضي ليس فقط التكوين المتعلق في جانبه المعرفي، بل استخدام هذا الجانب المعرفي كوسيلة أساسية لتشكيل سلوكيات التلاميذ واتجاهاتهم وممارساتهم المختلفة وفي مقدمتها السلوك السكاني.

ويضيف الأخ/ الصوفي: منذ عدة سنوات خلت عملت وزارة التربية والتعليم, بالتعاون مع المجلس الوطني للسكان وبدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان على تبني مجموعة من الأنشطة التي تستهدف تنمية وعي وتفعيل دور المعلمين تجاه قضايا السكان المختلفة وتنمية وعي الطلاب أيضا بتلك القضايا, وتفعيل أدوار كل المشتركين في العملية التعليمية حول هذا الأمر ,ومن أهم تلك الأنشطة والفعاليات التي قامت وتقوم بتنفيذها الوزارة هي:

- عقد عدد من الدورات التوعوية للقائمين على العملية التعليمية في عدد من محافظات الجمهورية والمديريات الواقعة بها وخصوصاً في المناطق التي ترى الوزارة بأن هناك اثراً وأضحاً للمشكلة السكانية بها ,ونتيجة للنتائج الطيبة والإيجابية التي حققتها تلك الأنشطة التوعوية والتي مازال مفعولها مستمراً حتى الآن فقد رأت الوزارة ضرورة تعميم هذه الأنشطة التوعوية النوعية الهامة والإيجابية على بقية المحافظات الأخرى التي لم يتم استهدافها حتى الآن.

- عقد ورشة عمل موسعة بالتعاون مع المجلس الوطني للسكان وبدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان وذلك في عام ٢٠٠٣م, استهدفت إدماج مفاهيم وقضايا السكان الملحة وذات الأولوية التي أكدت عليها السياسة السكانية في الجمهورية اليمنية وذلك بشكل واضح وكامل في مناهج التعليم العام ,وكان من أهم نتائج تلك الورشة الهامة القيام بإجراء مسح شامل لجميع كتب ومناهج التعليم العام ,تم خلاله استخراج كل المفاهيم السكانية الموجودة في الكتب والمناهج ومقارنتها مع تلك المفاهيم السكانية التي ينبغي أن يتم تضمينها في الكتب والمناهج الدراسية.

ويفيد الدكتور/ الصوفي قائلاً: لقد اصبح لدينا الان مصفوفة متكاملة من المفاهيم السكانية التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً وكبيراً جداً بالقضية والمسألة السكانية التي أكدت عليها الدولة والسياسة الوطنية للسكان ,وتعتبر هذه المصفوفة بالنسبة لنا هي السند الأساسي والرئيسي لإعداد وثيقة إدماج المفاهيم الخاصة بالتربية السكانية في مناهج التعليم العام من ناحية، ومن ناحية أخرى تعتبر أيضا الوثيقة الأساسية التي على ضوئها يتم إعداد الوثيقة المرجعية التي نحن بصدد مناقشتها في هذه الورشة الخاصة بإعداد أدلة المعلم في مجال التربية السكانية حيث تحتوي هذه الوثيقة المرجعية ,حقيقة على مادة علمية مناسبة ومتكاملة تشمل كل ما له علاقة بالقضية السكانية وخاصة الملحة منها وذات الأولوية , تشمل جملة من القضايا والأساليب والوسائل والطرق التربوية الحديثة التي يمكن أن تساعد المعلم على تنمية الوعي السكاني والمهارات السكانية لدى الطلاب والتلاميذ وكيفية قيام المعلم باختيار المفاهيم ذات الارتباط بالقضية السكانية من مناهج الكتاب المدرسي لكي يعد المعلم الدروس المصاحبة المتعلقة بإثراء وتنمية الوعي بالقضية السكانية بما يعزز معلومات الطلاب ويطور مهاراتهم ومواقفهم حتى يتشكل لديهم سلوك سكاني متكامل تجاه قضايا السكان والصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة.

د. الكوري: نحتاج إلى مساهمة الأسرة في توعية الطلاب بقضايا السكان والصحة الإنجابية.

وحول أهم وأبرز المحطات التي سبقت عقد هذه الورشة ,وأهمية أدلة المعلم في مجال التربية السكانية وأثرها وموعد اصدارها واخراجها بشكلها النهائي, تحدثت إلينا الأخت ,الدكتورة/ ولاية قائد- المديرة التنفيذية لمشروع التربية السكانية بمركز البحوث والتطوير التربوي بوزارة التربية والتعليم قائلة:

- قمنا بعقد ورشة عمل في أكتوبر عام ٢٠٠٣م وتم فيها مسح لكل مواد ومناهج التعليم العام ووجدنا أن المفاهيم السكانية موجودة أصلا ضمن المناهج الدراسية للتعليم العام إلا أنها غير مرتبة وبحاجة إلى تعزيز وإضافات, وبناءً على مخرجات ونتائج هذه الورشة بدأ مشروع التربية السكانية بمركز البحوث والتطوير التربوي بعمل قائمة لمفاهيم سكانية حديثة ومطورة, قام بإعدادها ١٢ باحثاً وباحثة من المختصين في هذا المجال ,ثم حكمت هذه القائمة من قبل ١٩ مختصاً في الجامعات اليمنية والمجلس الوطني للسكان ووزارة الصحة العامة والسكان ,كما تم عرض هذه القائمة المحكمة أيضا على ٧٠ مختصاً من التربية والتعليم والجامعات اليمنية والجهات في ورشة عمل موسعة عقدت في أكتوبر عام ٢٠٠٥م وكانت النتيجة هي الخروج بقائمة عامة وشاملة للمفاهيم السكانية والقضايا التي يواجهها ويعاني منها المجتمع اليمني هذه القائمة تم أخذها كوثيقة لمسح المناهج الدراسية وذلك في شهر ديسمبر ٢٠٠٥م تم على ضوئها إعداد شبكة للمفاهيم السكانية الموجودة في المناهج الدراسية.

وأضافت الأخت/ ولاية قائلة: لقد ركزنا على المعلم في عملية إدماج قضايا السكان في مناهج التعليم العام باعتباره حلقة الوصل وحجر الأساس ,فإذا استوعب المدرس القضية السكانية فسوف يتمكن من إيصال الرسالة السكانية الهادفة إلى الطلاب بطريقة اكثر فعالية تؤدي إلى مدهم بالمعارف وتطوير سلوكهم في المستقبل الأمر الذي جعلنا نفكر بعمل أدلة للتربية السكانية للمعلم ,وهو ما تهدف إليه هذه الورشة التي استمرت خمسة أيام متواصلة ابتداء من ٧ وحتى ١١ أكتوبر الجاري ,والتي من المتوقع أن يتم فيها إعداد وثيقة مرجعية يحدد فيها أهم القضايا والمفاهيم السكانية التي يجب أن تحتوي عليها أدلة المعلم في مجال التربية السكانية ,وقد تم الاتفاق من قبل فريق العمل المشارك في هذه الورشة على أن يتم تقسيم هذه الأدلة للتعليم الأساسي إلى حلقات ,مثلاً من الصف الأول للصف الثالث بحيث تحتوي على مفاهيم سكانية معينة تتناسب مع سن أو عمر الطلاب, وهكذا في بقية الصفوف الأخرى.

د. مريم: لابد من تدريب المعلم على كيفية تدريس المفاهيم السكانية.

وأشارت مديرة مشروع التربية السكانية إلى أن هذه الأدلة إذا ما ظهرت إلى حيز الوجود واستفاد منها المعلم فإنها ستؤدي حتماً إلى تطوير العملية التعليمية وتطوير المهارات الحياتية لدى طلاب المدارس لأن هناك الكثير من المهارات الحياتية لابد أن يتعلمها هؤلاء الطلاب ,كمهارات التفكير المبدع ,ومهارات اتخاذ القرارات المناسبة في حياتهم المستقبلية فالتربية السكانية ستساعد بالتأكيد الطالب على اتخاذ هذه المهارات في حياته ,وتجعله يتجنب العشوائية في التخطيط للمستقبل , ولهذا فإننا نتوقع أن نخرج من هذه الورشة بمسودة من المفاهيم السكانية التي ستدرج في محتوى أدلة المعلم كما نتوقع أيضا الخروج بنسخة تجريبية أولية من تلك الأدلة في نهاية شهر ديسمبر القادم ,ومن ثم نقوم بتقييم نتائج عمل تلك الأدلة والخروج بدليل نهائي ومتكامل.

وعن أهم الصعوبات والمعوقات التي تواجه عمل مشروع التربية السكانية أوضحت مديرة المشروع أن المشروع يواجه مشكلة عدم وجود وسيلة مواصلات من أجل استخدامها للتنقل والحركة ما بين مديريات ومحافظات الجمهورية والقيام بعملية تنسيق ومتابعة الأنشطة التوعوية التي يقوم بها المشروع مما يجعلنا نضطر إلى استئجار سيارات للقيام بذلك ,وهذا بالطبع يؤثر على سرعة تنفيذ الأنشطة ومهام وأعمال المشروع خاصة وإننا نركز على المحافظات والمديريات البعيدة والتي تتطلب توفر وسائل مواصلات تكون تحت إدارة المشروع.

وفي ما يتعلق بمدى تجاوب وتفاعل المدرسين والمدرسات مع مضامين ومحتويات أدلة التربية السكانية أكدت مديرة المشروع على أن المدرسين متفاعلون جداً ومتعطشون لمثل هذه البرامج التوعوية السكانية وهذه الأدلة ,وللتأكيد اكثر على ذلك قمت بعمل دراسة ميدانية استطلاعية قبل فترة وجيزه لعدد ٤٠ مدرساً ومدرسة من محافظة عمران و٣٠ مدرساً ومدرسة من محافظة عدن ,و٤٠ مدرساً ومدرسة من محافظة تعز, ووجدت انهم بحاجة فعلاً لهذه الأدلة وهذه التوعية, وطالبوا خلاله بالمزيد من هذه البرامج التوعوية لأنهم بدأوا يدركون أهمية التعرف لمثل هذه القضايا والمشكلات السكانية التي تعاني منها بلادنا ,بخلاف ما كان عليه الحال في السابق حيث كانوا يمرون على هذه القضايا مرور الكرام أثناء تقديمهم الدروس للطلاب.

من جانبه يرى الأخ. الدكتور/ عادل صالح الخلاقي- رئيس دائرة العلوم والرياضيات بمركز البحوث والتطوير التربوي رئيس فريق العمل في المجموعة الثانية في الورشة بأن دليل المعلم في مجال التربية السكانية يعتبر جزءاً هاماً من آليات العمل المناسبة والناجحة في تفعيل عملية الإدماج وانه يعد كمرحلة وخطوة إيجابية يأتي بعدها تدريب وتأهيل المعلمين على هذا الدليل ,من حيث كيفية استخدامه وإعداد متطلباته وتفاعله مع المضامين الواردة في الدليل لأن المعلمين أصلاً متخصصون في مواد علمية معينة وربما الكثير منهم لا يوجد لديهم أي فهم أو خلفية عن ماذا تعني التربية السكانية فما بالك كيف سيقوم المعلم بتوظيف هذه المفاهيم السكانية في التعليم العام وفي إيصال المعلومة السكانية الهادفة والبناءة فمثلاً لدينا أدلة في التعليم العام لمواد دراسية موجودة كأدلة العلوم والرياضيات وغيرها والآن يوجد توجه لاعداد دليل للتربية السكانية إذا لابد أن نتساءل هذا الدليل الخاص بالتربية السكانية عندما يصل إلى مدرس العلوم مثلاً ,وعنده من قبل دليل للعلوم فكيف سيتم التعامل معهما.. وهنا اعتقد أن من المفروض ان يكون هناك دليل واحد شامل لما يحتاجه المعلم في كل القضايا العلمية والحياتية.

وفي ما يخص بعض الصعوبات والإشكاليات التي قد تواجه عملية تفعيل أدلة التربية السكانية وتوظيفها التوظيف الأمثل يشير الدكتور/ الخلاقي قائلاً:

الإشكاليات ربما تكون كثيرة حيث لا يوجد تنسيق كامل فيما بين الجهات المعنية, كما يوجد هناك حلقات مفقودة في هذا الجانب وفي هذا المجال بشكل عام ,فمثلاً هناك إشكالية في مسألة التخصص أو الاختصاص حيث لا يوجد معلمون متخصصون في مجال التربية السكانية وقد يكون هناك بعض الأشخاص الذين لديهم فكرة أو خبرة في مجال التربية والعمل السكاني يتم اكتسابها من خلال الاطلاع وعبر وسائل الإعلام الجماهيرية المختلفة أو من خلال المشاركات في مثل ورش العمل هذه التي تتناول هذا الجانب.. أما الإشكالية الأخرى فتتمثل في الإمكانيات ,فمثلاً عندما يهيئ المعنيون لورشة عمل معينة فإنهم يحددون لها مخصصات محددة وزمناً محدداً قد تكون غير كافية، فهذه الورشة على سبيل المثال والتي شاركنا فيها حددت بخمسة أيام فقط وهذه الفترة الزمنية قصيرة جداً وغير كافية لمناقشة مثل هذه المواضيع والقضايا الهامة والمتشعبة والمعقدة أيضا, وإعدادها الإعداد الجيد والمناسب فما بالك لو واجهتك إشكالية حول وجود خطأ ما كان قد حدث في المرحلة السابقة لعملية الإدماج، وهي مرحلة التحليل والآن المرحلة التي نحن بصددها نعتمد فيها على ذلك الخطأ أو الخلل الذي حدث في وثائق واستمارات تم إعدادها في ورش عمل سابقة وبالتالي فإن هذا الخلل في حال وجوده سوف يؤثر على عملنا في هذه الورشة الحالية ,لذلك فإننا بحاجة إلى إتاحة أو إضافة وقت كاف لمعالجة مثل هذه المسائل ومراجعتها بالشكل المطلوب والتأكد منها ومدى صلاحيتها لمعرفة مدى صحة ودقة هذا التحليل الموجود بين أيدينا حتى نستطيع أن نعتمد عليه في عملنا.

بدوره ,يؤكد الأخ الدكتور/ عبد الله علي الكوري- أستاذ كلية التربية بجامعة صنعاء على أن دليل التربية السكانية سوف يسهم بشكل كبير وإيجابي في عملية نشر وتعزيز الوعي لدى المجتمع بقضايا السكان والصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة وغيرها من القضايا ولكن ذلك يحتاج إلى بذل وتعزيز جهود اكثر مما هو مبذول حالياً, لأن مستوى الوعي بتلك القضايا- باعتقادي - يبدو ضعيفاً وخاصة لدى القيادات سواء على مستوى الوزارات أو المحافظات والمديريات أو على مستوى مدراء وإدارات المدارس ,فإذا كان مدير المدرسة مثلاً غير ملمّ بالقضية السكانية فكيف سيهتم بها في إطار المدرسة نفسها.

أ.اليماني: إعداد أدلة المعلم في مجال التربية السكانية خطوة إيجابية لتغطية الثغرات السابقة.

ويضيف: إن القضية ليست سهلة أو بسيطة بحيث نستطيع أن نشكل وعي الناس وننمي وعيهم حول هذه القضايا ونجعلهم يدركون مدى أهميتها وخطورتها بصورة سريعة كما أن عملية نشر الوعي والتوعية بها ستأخذ وقتاً، نظراً لوجود بعض المعوقات كالأمية والمعتقدات والتقاليد والمفاهيم الخاطئة أو القاصرة وبالتالي فإننا في المنهج الدراسي نحتاج إلى مساهمة الأسرة معنا في هذا الجانب وهو ما أكدت عليه التربية السكانية ,فإذا كانت الأسرة أمية وغير واعية بأهمية الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة وفوائدها على صحة الأم والطفل وهذا مفهوم سكاني موجود ضمن التربية السكانية ,فكيف سيسهم الآباء في زيادة وعي الطفل" الطالب" وهم أميون بل وربما عندهم فهم خاطئ في انه لا يجب أن يتكلم في مثل هذه الوسائل وأنه مستحيل أن يتطرق إليها ,وكذلك المدرس أيضا إذا كان يحمل مثل هذه الأفكار الخاطئة فكيف سيحمل المعلومة السكانية ويوصلها لطلابه في المدرسة ولأسرته ومجتمعه الذي يعيش فيه ,ومن هنا يمكنني القول أن أدلة المعلم للتربية السكانية ستخلق وعياً وسيكون لها دور في عملية الحد والتقليص التدريجي من المشكلات السكانية التي نعاني منها كالزيادات في عدد السكان وكثرة الإنجاب وتقارب الولادات والزواج المبكر والبطالة وغيرها من المشكلات الأخرى ,إلا أن ذلك كله سوف يتطلب وقتاً كبيراً للوصول لمسألة إيجاد القناعات والممارسات الإيجابية لدى المجتمع حول القضايا السكانية المطروحة لأن المعوقات الموجودة في هذا الجانب أكثر من التسهيلات.

أما الأخت الدكتورة/ مريم عبد الجبار سلمان- مستشار أول رياضيات بوزارة التربية والتعليم ,فتقول: لا يكفي أن نعد أدلة المعلم للتربية السكانية فقط ,بل لابد من إعداد أدلة عملية وتدريبية للمعلمين ,لأنه بدون إعداد دليل تدريبي للمعلم لا يستطيع المعلم أن يعطي المفاهيم السكانية حقها كونه مندمجاً" أي المعلم" ومنسجماً بشكل أكبر بالجانب المعرفي فقط وذلك على حساب أيلائه لتلك المفاهيم المتعلقة بالبيئة والمياه وزيادة السكان ومخاطر الزواج المبكر.. الخ.

ومن هنا فإنه لابد من التركيز على دور المعلم في هذا الجانب باعتباره الأساس ,لأنه إذا توفر لديه منهج متكامل وهو غير مدرب أو غير مؤهل فإن المنهج والكتاب لن يرتقي إلى قيمته الحقيقية ولكن ما يجعله يرتقي بقيمته الحقيقية هو الدور الإيجابي والواعي للمعلم وبكيفية تدريسه لذلك المنهج والمفاهيم السكانية الواردة فيه.

وأخيراً ,يرى الأخ/ يحيى علي عبد الولي اليماني- باحث بشعبة مناهج العلوم الاجتماعية بمركز البحوث والتطوير التربوي ,أن إعداد أدلة المعلم في مجال التربية السكانية يأتي ضمن المستجدات التربوية التي تعطي نوعاً من الدفعة القوية لعملية التطوير في المناهج كما تعتبر خطوة إيجابية لتغطية الثغرات السابقة وخاصة ف يتعلق بتفعيل دور التربية السكانية في المناهج الدراسية.

ويقول: لقد راعينا في عملية إدماج قضايا السكان في المناهج الدراسية المحتوى التعليمي بأعتبار أنه يكاد يكون كبيراً إلى حدٍّ ما وقد لا يستوعب عملية الإدماج ,وبالتالي كان لابد من التفكير وإيجاد مدخل مناسب يتأتى وتطوير هذه المفاهيم في المحتوى التعليمي ومنها على وجه التحديد إعداد وثائق مرجعية لدليل المعلم ومنها تأتي الأدلة على مستوى المراحل التعليمية والتي قُسِّمت على أساس أربع حلقات من(١-٣) ومن(٤-٦) ومن(٧-٩) تعليماً أساسياً ,ومن (١٠-١٢)تعليماً ثانوياً.